تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

سوريا اليوم

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد: ٦٥٨ الاثنين ٢٠١٤/١٢/٢٢

قصف مكثف وغارات على دمشق ودرعا وحلب تسقط ٣٩ شهيدا

واصلت قوات النظام السوري استهداف عدة مناطق كان أبرزها ريف دمشق وريف درعا وإدلب وحمص، حيث ذكرت شبكة سوريا مباشر أن قوات النظام السوري شنت غارات جوية على قرية تل الطوقان والدهيبية في محيط مطار أبو الظهور العسكري بريف إدلب الشرقي، كما ذكر ناشطون أن مروحيات النظام ألقت أربعة براميل متفجرة على مدينة الرستن بريف حمص، كما تعرض حي جوبر الدمشي لقصف بصواريخ أرض أرض وقذائف الهاون والمدفعية.

فيما وقع قصف متقطع لقوات الأسد من البرج التاسع في منطقة القاعة بحي الميدان يستهدف مخيم اليرموك وشارع الثلاثين، كما قصفت حي الحجر الأسود بقذائف الدبابات والرشاشات الثقيلة.

وتعرضت تظاهرة في وسط مدينة دوما، خرجت للمطالبة بوقف الاقتتال بين جيش الإسلام وجيش الأمة ورص الصفوف، لقصف من الطيران الحربي بصاروخين موجهين.

شن الطيران الحربي ١٩ غارة جوية على جرود القلمون الغربي، تزامنت الغارات الجوية مع وجود طيران استطلاع في أجواء الجرود.

هذا فيما شن الطيران الحربي سلسلة غارات جوية على مدينة دوما بالغوطة الشرقية بريف دمشق بالصواريخ الموجهة؛ ما أدى لتدمير حي "القصارنة " بشكل كامل، وسقوط عشرات الجرحى، في حين سقطت عشرات قذائف هاون على وسط المدينة خلفت بدورها العشرات من الجرحى، تم نقلهم للنقاط الطبية من بينهم حالات خطيرة.

وفي حلب شن الطيران الحربي غارتَيْن جويتَيْن على مدينة الباب الواقعة بريف حلب الشمالي الشرقي؛ ما أسفر عن مقتل شخصين وجرح خمسة آخرين. فيما نفذ طيران التحالف الدولي سبع غارات جوية على قرى وبلدات: دابق، وأرشاف، واحتيملات، وتل مالد في ريف حلب الشمالي.

كما شن طيران الأسد الحربي أكثر من ١٥ غارة جوية على محيط مطار دير الزور العسكري.

كما شن الطيران الحربي غارة جوية على تل الطوكان في ناحية سنجار؛ ما أدى لارتقاء امرأة وإصابة آخرين بجروح، فيما ألقى الطيران المروحي برميلين متفجرين على قرية كنيسة نخلة وجنوب مدينة خان شيخون.

وقصفت قوات الأسد بالمدفعية الثقيلة مدينتي بنش وسرمين بريف إدلب الشمالي، كما شن الطيران الحربي عدة غارات جوية على القرى المحيطة بمطار أبو الظهور العسكري بريف إدلب الشرقي.

كما ألقى الطيران المروحي البراميل المتفجرة على كل من مدينتَي كفر زيتا واللطامنة وقرية الزكاة، كما أغار طيران الأسد الحربي على قرية جروح في ريف حماة الشرقي، وتعرضت مدينة اللطامنة لقصف بقذائف دبابات الأسد.

وفي محافظة حمص، ألقى الطيران المروحي البراميل المتفجرة على مدينة الرستن وحي الوعر، في حين قُتل اثنان من المدنيين في حي الوعر بعد استهدافهم من قِبَل قناص قوات الأسد المتمركز في مشفى حمص الكبير، كما تعرض الحي لقصف مدفعي وبالرشاشات الثقيلة.

وتعرض الحي الشرقي لمدينة بصرى الشام لقصف كثيف بالمدفعية الثقيلة والقذائف العنقودية من قوات الأسد المتمركزة في السويداء؛ ما أدى إلى استشهاد عائلة بأكملها رجل وزوجته وأربعة أطفال.

كما استهدف الطيران المروحي بالبراميل المتفجرة كلا من مدينتَي داعل وإنخل؛ ما أدى لسقوط عددٍ كبيرٍ من الجرحى في صفوف المدنيين ودمار في المنازل السكنية.

ومن جهتها قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الأحد استطاعت توثيق تسعة وثلاثين شهيدا بينهم سبعة أطفال وسيدتين وشهيدين تحت التعذيب، وأضافت اللجان أن إثني عشر شهيدا قضوا في دمشق، بالإضافة إلى اثني عشر شهيدا في درعا، وسبعة شهداء في

حلب، وأربعة شهداء في حمص، وثلاثة شهداء في حماة، وشهيد في إدلب.

الإعلان عن تأسيس الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي

تحت شعار "نداء من أجل سيادة السلم والسلام في سوريا" أعلنت مجموعة من ممثلي المنظمات المدافعة حقوق الإنسان وممثلين عن المراكز والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، مع أكاديميين وكتاب وصحافيين ومفكرين ومحامين مدافعين عن تلك الحقوق عن تأسيس الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي.

وحول أهمية التأسيس؛ قال المؤسسون في بيان لهم: إن ما تشهده سوريا من نزيف الدم المستمر منذ اكثر من ثلاثة أعوام أصاب جميع السوريين بالقلق المتزايد على المصير القاتم الذي سيصيبنا جميعاً، نتيجة انكشاف وطننا سوريا الحبيبة أمام التطورات الداخلية العنيفة والمتسارعة: من التدمير المنهجي لجميع البنى المجتمعية عبر صراعات مفتوحة وحروبا ونزاعاتٍ داخلية مسلحة عنيفة والأفظع دموية، ما بين عدة اطراف حكومية وغير حكومية، مما أدى إلى تعريض النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي فيها لمخاطر شديدة. فقد تحركت كل الانتماءات المذهبية والاثنية والقبلية، سواء بفعل عوامل خارجية أو داخلية، عملت على إحداث انقسامات مُتَعَمَّدَةٍ دفعت بالسوريين نحو صراعات داخلية دموية، وصدامات أهلية دموية، مع استمرار القصف العشوائي وما يسببه من تدمير وقتل، إضافة لوقوع عدة مجازر انتقامية، بحق الأبرياء العزل، مع الانفتاح إلى تصفيات واغتيالات جديدة وتطهيرات عرقية واثنيه ودينية، وكذلك الدعوات على الصعيد الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي وكل الحملات التي تزيد من حالة العنف والاقتتال التي تولد الفوضى والعنف والانغلاق وعدم التسامح ومصادرة الرأي والرأي الآخر وعدم احترام حقوق المواطن الاقتصادية وغياب الحماية الاجتماعية له ورفض مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إبداء الحلول الناجعة.

وأضاف بيان التأسيس أن السلم الأهلي مهدد بالانهيار مع انتشار المظاهر التي تهدد بتفتيت النسيج المجتمعي ولحمته الوطنية،واخطرها: انفجارالاصطفافات ما قبل الوطنية، وتراجع حالة الهدنة المجتمعية ونكوص في العلاقات الاجتماعية لصالح تحريك النزعات القبلية وزيادة وتيرة الانتقاص من حقوق المرأة والأقليات ،وفي ظل عدم توافر تقاليد الممارسة الديمقراطية، وغياب الإيمان الحقيقي بها، اتسعت مساحات العنف المسلح بمختلف تمظهراته، مع انتشار الفوضى المجتمعية والفلتان الأمني، وغياب سيادة القانون، وانتشار ظاهرة الاعتداء على الممتلكات العامة والمؤسسات العامة.

ونوه بيان التأسيس إلى الغياب التام لأي أفق سياسي سلمي للحل، يكون فحواه وجوهره الوطن السوري الموحد والديمقراطي، وهدا يستند على الرفض القاطع لمختلف التمثيلات السياسية السورية الاحتكام إلى الحوار وإلى آليات ديمقراطية والقبول بنتائجها، وهدا يمتد إلى ارتباط هذه التمثيلات بالنفوذ الخارجي المختلف المصالح اقليميا ودوليا، مما جعل خوض مختلف الصراعات والمعارك الاقليمية والدولية على اراضينا وبتفاصيل سورية.

وأضاف البيان أنه ونظراً لما تُنْذِرُ به هذه التحولات السلبية من مخاطر على استقرار سوريا ووحدتها ومستقبل شعبها، تنادى عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في العديد من المناطق السورية، لتدارس تلك التحولات، والبحث الجدي في تشكيل إطار حقوقي يهدف إلى التصدي للآثار السلبية الناتجة عن تلك التحولات ومخاطرها المستقبلية، وتَبَنِّي البرامج التي تساعد على تَخطِّيها، ونشر ثقافة وقيم ومفاهيم المواطنة والديمقراطية والتسامح في المجتمعات المحلية، وبعد بحث مستفيض تم الاتفاق على تأسيس الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي. التي ستسمح لنا بطرح إعادة صياغة عقد وطني مجتمعي بين كافة أطراف ومكونات المجتمع من أجل حماية مستقبل سوريا الوطني والديمقراطي وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتشكيل سياج مجتمعي أساسه المواطنة يصون كرامة المواطن ويعلي شأن الإنسان ويحمي شبكة الحريات والحقوق للأفراد والجماعات مما يساهم بتثبيت أركان السلم الأهلي ومغادرة ثقافة العنف، وهذا نتج عن اعتمادنا على:

*الإيمان بأهمية الترابط بين فكرتي الديمقراطية وحقوق الإنسان وتأثيرهما المتبادل، وكقيم وثقافة تمثل حاجة أساسية وضرورية لمجتمعنا اليوم، التي تستوجب أغناء مجتمعنا بقيم التعددية والعقلانية والاعتراف بالآخر وبحق الاختلاف والتسامح.

*الإيمان بالسلم الأهلي والأمن الاجتماعي ،وبما يعنيه من الرفض الدائم لكل أشكال العنف والصراع أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه أو تبريره وتأجيج الصراعات الأهلية الدموية.

*الإيمان بالأهمية الفائقة لدور مؤسسات المجتمع المدني في العمل من أجل تعزيز مفهوم السلم الاهلي وعلاقة الفرد بالمجتمع والمواطن بالدولة، وفي تعزيز لغة الحوار بين

ثنايا طبقات المجتمع على ترسيخ مفاهيم تقبل الآخر بعيدا عن العنف والإقصاء باحترام التعددية العقائدية والسياسية والدينية وتقبل الرأي والرأي الآخر كظاهره صحيه بعيدا عن التعصب وتفعيل الحوار البناء وتكثيف اللقاءات المباشرة والندوات وورش العمل المباشرة كفيله لتأسيس علاقات متينة بين أفراد المجتمع.

*الإيمان بأن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وجهان لعمله واحده لا يمكن للسلم الاهلي أن يتحقق الا بتوافرهما في غرس المصداقية والشفافية كآليه ناجعة للتنمية والاستقرار.

وعن ضرورة التأسيس قال البيان: "بناء على ما سبق إيراده، فإننا رأينا ضرورة الدعوة لجميع المواطنين السوريين من مختلف المستويات والانتماءات والانحيازات السياسية إلى التوّحد حول أولوية المصلحة السورية على المصالح الأخرى، وإنتاج خطة وطنية، تتضافر فيها الجهود والإرادات من اجل العمل لإخراج البلاد من الأزمة الوطنية الشاملة التي تتخبط بها، والمشاركة من اجل العمل معاً لإنشاء دينامية للتواصل والحوار والمبادرة، وصناعة فسحة سياسية واجتماعية وثقافية خارج الاختناقات والصراعات القائمة، واضعين في مقدمة اهتماماتنا مسألة حماية السلم الأهلي وتطوير العيش المشترك والعمل على مواجهة جميع العوامل التي تولد العنف والعصبيات الطائفية والحزبية، ومن أجل سوريا المستقبل حيث يسود القانون والعدالة والتساوي بالحقوق والواجبات، والانتماء الأول والأساسي للوطن لسورية حيث مناخ الحريات العامة، مما افترض بالضرورة تأسيس الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي، من أجل العمل لإخراج البلاد من الأزمة الوطنية الشاملة التي تتخبط بها، وذلك عبر:

*إنتاج موقفا إنسانيا يحمي حاضرنا ويحفظ مستقبلنا ويجمعنا تحت شعار السلم والسلام لسوريا، ويخرجنا من الاصطفافات الطائفية والمذهبية التناحرية ويوقف الانزلاقات الدموية الأهلية.

*إطلاق تسوية تطوي صفحة الماضي الأليم بين مختلف المكونات المجتمعية السورية على قاعدة الاحترام المتبادل والدعم المتبادل.

*إطلاق أوسع حملة شعبية وإعلامية تدعو إلى وقف العنف من قبل جميع الأطراف في سوريا دون قيد أو شرط، آيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

*إطلاق أوسع حملة شعبية وإعلامية تشرح وتوضح عبثية الحروب الداخلية في سورية، وعبثية تحويل الصراعات الخارجية إلى نزاعات داخلية، وحول كلفة هذه الحروب بالنسبة إلى الوطن السوري، ومصالح أبنائه ومحيطه ودوره، على أساس أن الوحدة الوطنية هي مقياس الولاء وان ميثاق العيش المشترك هو قضية سوريا الأولى لا تعلو عليها أية قضية أخرى.

*ضرورة المساهمة في بناء ثقافة سورية وطنية وجامعة وكركيزة أساسية للسلم الأهلي الدائم، ويكون أهم عناصرها نبذ كل أشكال العنف والاستقواء وإرساء ثوابت في المشاركة وفي احتواء النزاعات بالتفاوض وتطوير هذه المبادئ في إطار نمط ذاتي في التغيير.

*العمل على ضرورة تحويل سلبيات الحروب في سوريا إلى ايجابيات في بناء الذاكرة الجماعية والمجتمع المدني ومناعته. عبر الانطلاق في ضرورة بناء ثقافة مدنية متميزة عن سجال الحروب وأطرافها.

*ضرورة تحصين السلم الأهلي وحقوق الإنسان في سوريا، عبر نشر وتعزيز ثقافة المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والدفاع عن الحريات وحمايتها، وأهمية المشاركة في الشأن العام

وحول المرجعية لشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي؛ قال البيان: إن "الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي" هي تجمع وطني سوري مستقل وواسع الطيف، يضم عدداً من ممثلي المنظمات المدافعة حقوق الإنسان وممثلين عن المراكز والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، مع أكاديميين وكتاب وصحافيين ومفكرين ومحامين مدافعين عن تلك الحقوق، مستندين جميعا إلى ضرورة ايلاء الأهمية وإعادة الاعتبار لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والتسامح وقيم الديمقراطية وترسيخها في الثقافة المجتمعية. إن المرجعية الفكرية والحقوقية الشبكة السورية للسلم الأهلي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بكامل منظومتها، وجميع الإعلانات الدولية التي تدافع عن الحقوق الفردية والجماعية وتناهض التمييز بحق الأفراد والشعوب والأقليات.

وعن الأهداف التي تنشد الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي تحقيقها قال البيان: إن الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي، تؤكد وبالتعاون مع جميع فئات المجتمع السوري وأطيافه، السعي الحثيث وبكافة الوسائل السلمية الممكنة، لتحقيق ما يلي من الأهداف:

١) العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب على المستويين الحكومي وغير الحكومي والشعبي في سوريا، وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية.

٢) إعلاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي إغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة.

٣) الإعلاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، دينياً كان أو غيره، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.

٤) بذل كافة الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجيّاً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية إلى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلا على الاعتراف بالآخر المختلف، والقدرة على الشراكة معه والتضامن، واعتبار التنوع مصدراً لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، إلى نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة.

٥) السعي لتحقيق العدالة الانتقالية بضمان العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سوريا وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، كسبل أساسية تفتح الطرق السليمة لتحقيق المصالحة الوطنية من أجل سوريا المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية. الأمر الذي يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، كون بعض هذه الانتهاكات لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتستدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الوطنية والدولية.

٦) دعم الخطط والمشاريع التي تهدف إلى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا، وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية، وتكثيف مشاريع ورشات تدريب القادة السياسيين السورين على بناء المؤسسات الديمقراطية والممارسة اليومية للبناء المشترك. وكذلك مساعدتهم على إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل. وذلك على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو على أساس الجنس واللون أو لأي سبب آخر.

بما يضمن حقوق المكونات كافة وإلغاء السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها، وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو.

٧) تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

٨) العمل السريع من أجل الكشف عن مصير المفقودين وإطلاق سراح كافة المختطفين، أيا تكن الجهات الخاطفة، ودون قيد أو شرط.

٩) العمل الشعبي والحقوقي من كافة مكونات المجتمع السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف والتطهير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيتية تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

١٠) العمل على توجيه الخطاب الديني حتى يكون رافداً أساسياً في تعميم ثقافة التسامح وقيمه، والدعوة لنبذ كافة أشكال التحريض ضد المختلِف، ونبذ التشدد والتطرف العقائدي والمذهبي.

١١) العمل مع جميع منظمات المجتمع المدني في سوريا من أجل نشر وتعزيز ثقافة وقيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والتسامح، ومحاربة كافة مظاهر التعصب، وأشكال التمييز.

وختم البيان بالقول: وبعد تداول هذه الوثيقة منذ أكثر من عامين مع العديد من الشخصيات والفعاليات السورية الاجتماعية والثقافية والدينية، تم التوافق على أن تقوم الهيئة الإدارية للفيدرالية بالتنسيق ومتابعة كل القضايا المتعلقة بهذه المبادرة، والترتيبات اللازمة من أجل عقد المؤتمر الاول، وتحديد زمانه ومكانه بفترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من هذا الإعلان.

تنويه: إلى جميع السوريين الذين يرون أنفسهم جزءا من هذا الإعلان، إرسال طلب انضمام إلى العنوان التالي:

fe.ob.hr.sy@gmail.com

"لوموند" تشكك بمصداقية المرصد ومديره مستعرضة نماذج من أخباره

نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية" مقالا شككت فيه بمصداقية "رامي عبد الرحمن" مدير المرصد السوري، معتبرة أنه لايخدم الثورة ولا المعارضة، عبر إصراره على تقسيمها إلى ألوان وأطياف وإدراجها تحت تنصنيفا "إسلامية، علمانية، ليبرالية... إلخ".

المقالة التي جاءت تحت عنوان: "ضياع مصداقية رامي عبد الرحمن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان" في مدونة تابع للصحيفة وعلى موقعها الرسمي اسمها "عين على سوريا"، وتولت "زمان الوصل" ترجمة أهم ما جاء فيها، ذكّرت بسيطرة بشار الأسد –قبل أن يرث رئاسة سوريا– على الجمعية السورية للمعلوماتية، المزود الأساسي لخدمات الإنترنت في البلاد، وكيف سعى بشار مع بداية حكمه إلى إطلاق فقاعة الحريات الصحفية سامحا بتكاثر المواقع الإخبارية، التي ظاهرها نقل الأخبار والمعلومات بشفافية

واستقلال، وحقيقتها أنها مدارة أو تابعة مباشرة لأجهزة المخابرات، تنشر ما يملى عليها.

المقالة المنشورة في "لوموند" اعتبرت أن نظام بشار لجأ إلى نفس الحيلة فيما يخص "حقوق الإنسان" وفضل أن يستعيض عن سياسة الصمت المطبق بانفتاح ظاهري في هذا الملف بالغ الحساسية.

وخلص المقال إلى أن إنشاء "المرصد السوري" وتوليته لشخص باسم مستعار "رامي عبدالرحمن"، جاء في سياق سعي نظام بشار للتغطية على انتهاكاته، عبر الترويج للمرصد باعتباره "مستقلا"، ما يغري وسائل الإعلام الغربية باتخاذه مصدرا لها، وهذا ما حصل لاحقا بالضبط، كما إن النظام استطاع عبر "المرصد" أن يحيد كل المنابر التي أنشأها سوريون معارضون، وكانت تختص بكشف انتهاكات النظام وجرائمه، ومنها "اللجنة السورية لحقوق الإنسان" التي أسسها المعارض "وليد سفور" قبل "المرصد" بسنوات طويلة، فضلا عن "مركز توثيق الانتهاكات" وغيره من المنظمات الحقوقية.. وهكذا نجح النظام في تغييب صوت المنابر الحقيقية لصالح صوت "المرصد"، الذي لم يعد هناك من يشكك بمعلوماته بين وسائل الإعلام، وبات معظمهما ينقل عنه الأخبار، وكأنها مسلمات. ونوهت المقالة بحملة الهجوم المصطنعة التي تعرض لها "عبدالرحمن" بداية الثورة، والتي شنت عليه من قبل إعلام وعملاء نظام بشار، لكنها لم تفلح في التغطية على حقيقة "مدير المرصد" وأنه يدعى "أسامة سليمان"، وهو من أبناء الطائفة العلوية في بانياس.

وذكّرت المقالة بالعلاقات التي تربط "عبدالرحمن" بمعارضي هيئة التنسيق المنبوذين في أوساط الثوار والمعارضة السورية، لاسيما أن أعضاء "التنسيق" يحاولون تجميل جرائم النظام، ورفض مساعدة السوريين عسكريا في التخلص من نظام بشار، تحت دعوى "رفض التدخل الخارجي"، علما أن غياب هذا التدخل وحتى التلويح بغيابه، هو من أعطى بشار الضوء الأخضر للاستمرار في جرائمه.

وتعرضت المقالة للشكوك المحيطة بمصداقية مزاعم "عبدالرحمن"، الذي يقول إن لديه مصادر في الداخل السوري تمده بما ينشر من أخبار، متسائلة عن إمكانيات فرد واحد في تأمين مصادر موثوقة للخبر من داخل النظام والمعارضة بكافة تشكيلاتها.

كما تساءلت أيضا، عن كيفية احتفاظ المرصد بمصادر أخباره، رغم تواصل أعمال القتل والاعتقال التي طالت معظم شرائح السوريين.

واستعرضت المقالة أمثلة من الأخبار والمعلومات التي واظب المرصد على نشرها، وجعلته مشبوها لدى الثوار على الأرض، ومنها تقديمه أرقاما عن ضحايا الموالين، أوحت في النهاية بأنه ليس هناك ثورة يقمعها النظام، بقدر ما هي حرب أهلية يتصارع فيها طرفان، ويدفع كل منهما ضريبة!

لكن الرقم الأكثر إثارة للشك، هو ذلك الذي صمم المرصد على أنه العدد النهائي لضحايا مجزرة الكيماوي في الغوطة (آب/أغسطس ٢٠١٣)، فقد أصر "عبدالرحمن" أن الضحايا لا يزيدون عن ١٨٣ شخصا، بينما يقترب عددهم من ١٤٠٠ شخص، أي بفارق يقل بـ٨ أمثال تقريبا.

ومما ركزت عليه مقالة "لوموند" اهتمام المرصد بضخ الأخبار حول ما يسميها انتهاكات لجماعات المعارضة، وعمليات القصف والتفجير التي تقوم بها، وهو اتجاه يبدو مدروسا ومقصودا لحرف الأنظار عن حقيقة الأوضاع، والتخفيف من حدة جرائم النظام.

وقالت المقالة إن الخبر الذي نشره المرصد عن أحداث بلدة حطلة بريف دير الزور، يوضح مدى تورط المرصد بترويج رواية النظام، ففي ١٢ حزيران/يونيو ٢٠١٣، أصدر المرصد بيانا صحفيا باللغة الإنجليزية، تلقفته مختلف وكالات الأنباء ونشرته، وفيه أن ٦٠ من المقاتلين والمدنيين الشيعة "قتلوا إثر هجوم على قرية حطلة" من قبل الثوار.

ونص بيان المرصد أن جرائم القتل التي نفذها الثوار في حطلة تمت بدم بارد. خلافا لبيان آخر نشره المرصد باللغة العربية في نفس الوقت، ووصف فيه هجوم الثوار على حطلة بأنه جاء "انتقاما" من الميليشيات الشيعية، التي سبق أن هاجمت مواقع للثوار وقتلت اثنين منهم.

وبعد اتضاح هذا التضارب الصارخ، قرر المرصد في اليوم التالي ترجمة بيانه العربي إلى الإنجليزية، موضحا أن المليشيات الشيعية هي التي تسبب في الأحداث بهجومها على الثوار، وأن غالبية من سقطوا في حطلة هم من صفوف هذه المليشيات.. لكن خطوة المرصد جاءت بعد فوات الأوان، وبعد أن درات "الأكذوبة" حول الأرض وتلقاها الكثيرون على أنها الرواية الحقيقة.

ورأت المقالة أن ما قام به "عبدالرحمن" لم يكن خطأ أو أمر عرضيا، ولكنه عملية مدروسة لتشويه صورة الكتائب المناوئة للنظام.

وختمت المقالة باستعراض نماذج من مغالطات وأخبار المرصد التي تثبت انعدام مصداقيته، ومنها اتهامه جبهة النصرة بقتل عائلة مسيحية في صدد بريف حمص، وهو ما خالفه فيه ابن المنطقة الناشط "أدمون دحوش"، الذي أكد أن المتورطين في قتل العائلة هم "الشبيحة" الذين نهبوا ممتلكات الأهالي في صدد، ووجد بعضها معروضا في "سوق السنة" بطرطوس، وهو السوق الذي يحوي مسروقات الشبيحة.

ومن المغالطات التي روجها "عبدالرحمن" روايته بشأن مقتل ٣٠ طفلا وامرأة أثناء فرارهم

من قصف النظام لمدينة النبك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، حيث ادعى مدير المرصد أن ضحايا هذه العملية هم من "المقاتلين الإسلاميين" سقطوا في كمين!.

وكما نشر معلومات مزورة بشأن حادثة النبك، عمد "عبدالرحمن" إلى معلومات مفبركة حول كمين نصبته مليشيا "حزب الله" وجيش النظام لعائلات كانت في طريق خروجها من الغوطة المحاصرة.

ففي شباط/فبراير ٢٠١٤، سقط نحو ١٧٠ شخصا في كمين على أطراف الغوطة، وهنا تناغم "عبد الرحمن" مع إعلام النظام ومن يؤيده (وكالة سانا، المنار، الميادين...)، فعكفوا على تضخيم أنباء هذا الكمين، وأن من سقطوا فيها مقاتلون شيشان وأفغان وسعوديون وغيره. وضرب "عبدالرحمن" بأخباره عن الكمين عرض الحائط بمجمل روايات الناشطين الموجودين على أرض الغوطة، والذين قدموا كثيرا من الشهادات القائلة بأن ٧٥% من ضحايا الكمين مدنيون، ومع هذا بقي عبدالرحمن صامتا!.

مهند عيسى يرفض مبادرة دي مستورا ويعتبرها غير ضرورية

أكد مهند عيسى قائد ألوية شهداء إدلب على رفضه مبادرة المبعوث الدولي ستيفان دي مستورا، مبينًا أن معركة تحرير معسكر وادي الضيف في إدلب أنهتها مبكرًا.

وقال عيسى، في حديثٍ مع جريدة "عكاظ": إن مبادرة "دي مستورا"، بشأن تجميد القتال في حلب لا تخدم سوى نظام الأسد وإنقاذه من ورطته الميدانية التي ظهرت في إدلب، وخاصةً بعد تحرير معسكر وادي الضيف، والتي أنهتها قبل أن تبدأ.

وأكد عيسى على "عدم قبول أي مبادرة لوقف إطلاق النار، ما لم تكن مبادرة شاملة بشأن كل الجبهات والمدن السورية"، مشددًا على "أن معركتنا واحدة ومصيرنا واحد، ولن نعطي النظام الأسدي فرصة التقاط أنفاسه في حلب لكي يتفرغ لباقي الجبهات، وبخاصة جبهة درعا وريف دمشق، وأن الدماء التي تسيل في حلب ليست أغلى من الدماء التي تسيل في الغوطة".

كما أوضح أن مبادرة "دي مستورا" ليست بمبادرة واحدة بل هي عدة مبادرات، مشيرًا إلى أن مصيرها الفشل مثل مصير المبادرات التي سبقتها للمبعوثين الدوليين من بداية الثورة السورية حتى الآن.

علي لاريجاني في دمشق لمناقشة حل قضايا عالقة

وصل رئيس مجلس الشورى الإيراني "علي لاريجاني" إلى دمشق يوم أمس الأحد، وأكد لدى وصوله أن الزيارة تهدف إلى تقديم الدعم للحكومة السورية والشعب السوري والتشاور مع المسؤولين فيما يتعلق بحل القضايا العالقة.

ويأتي وصول لاريجاني إلى دمشق في مستهل جولة في المنطقة تستغرق أربعة أيام يزور خلالها أيضا لبنان والعراق.

وانتقد لدى وصوله إلى دمشق "مبادرة البعض إلى عقد مؤتمرات لاتخاذ القرار لمستقبل الشعب السوري"، وقال :"بطبيعة الحال قد فشلت هذه المحاولات من قبل ..المهم هو أن يتخذ الشعب السوري القرار بنفسه".

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إرنا) عنه القول إن "موسكو تسعى من أجل حوار جاد يشارك فيه ممثلو الدولة والمعارضون السياسيون، وبالطبع اطلعت طهران على هذه الجهود". واكد لاريجاني مجددا دعم الجمهورية الإسلامية "للقيادة والشعب السوري".

ويرافق لاريجاني في هذه الجولة مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والافريقية حسين أمير عبد اللهيان ووفد برلماني.

هيئة التنسيق تعلق آمالا على مصر لإنهاء الأزمة السورية

يبحث حسن عبد العظيم مع وزير الخارجية المصري في القاهرة الرؤى المطروحة لحل الأزمة في بلده قائلا إن دمشق تعلق آمالا كبيرة على دور مصر في إنهاء الأزمة في بلده، واصفا ذلك الدور بـ"الأساسي".

وجاء ذلك خلال لقاء جمع عبد العظيم بوزير الخارجية المصري سامح شكري، يوم السبت الفائت، في القاهرة، بحثا خلاله الوضع في سوريا والرؤى المطروحة للتوصل إلى حل سياسي لأزمة البلاد، سواء كانت المبادرة الروسية الحالية أو خطة المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دى ميتسورا.

وقال عبد العظيم إن "دور مصر بالنسبة لنا أساسي، وسوريا تشكل الأمن العربي والقومي بالنسبة لمصر، وتعلق آمالا كبيرة على دور مصر"، مضيفا "نريد آفاقا لحل سياسي

تفاوضي ينهى الاستبداد الداخلي وينقل سوريا إلى دولة مدنية ديمقراطية ويحافظ على كيان الدولة ووحدة سوريا أرضا وشعبا".

وأشار إلى "أنهم يرفضون العنف والتطرف وممارسات تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والجماعات كلها لأن هذه الظاهرة لا تظهر ولا تنمو إلا في ظل الاستبداد والتطرف وإلغاء حق الشعب في اختيار ممثليه".

واعتبر أن محاربة "داعش تتطلب حلا سياسيا ووقف كل أنواع العنف والفوضى والخراب والدمار"، لافتا إلى أن هيئة التنسيق السورية تستنكر تدخل بعض الدول الإقليمية في الأزمة السورية لمساندة العنف والتطرف .

ولفت إلى "أنهم أيدوا جهود الجامعة العربية، لكنها تعجلت وأحالت الملف السوري لمجلس الأمن الدولي، كما سبق أن ساندنا جهود المبعوث الدولي الأسبق كوفي انان، وكذا المبعوث الدولي السابق الأخضر الإبراهيمي، وبيان جنيف ١، وأيضا اجتماع جنيف ٢، لكن تم استبعادنا لأننا نملك الرؤية الحقيقية للحل السياسي التفاوضي للأزمة".

وأشار إلى أنهم يريدون أن تتوحد المعارضة على برنامج واحد ورؤية واحدة تتبنى الحل السياسي والتغيير الوطني الديمقراطي الكامل والشامل والنهوض القومي والوطني.

وردا على سؤال عما إذا كانت هيئة التنسيق تقبل بتوحيد المعارضة تحت مظلة "الائتلاف الوطني السوري" قال عبد العظيم ": نحن نريد تشكيل أكبر وأوسع جبهة للمعارضة الديمقراطية بسوريا لنقول للعالم أجمع إن المعارضة السورية موحدة وبرنامجها واحد ونريد خيار الحل السياسي وترفض كل أنواع التطرف والاستبداد".

وعما إذا كان يرى أن وقف القتال في حلب يعد كفيلا بالاتجاه نحو الحل السياسي، أوضح عبد العظيم أن "خطة دي ميتسورا من المفترض أن تكون خطة لعدة محافظات لوقف العنف والصراع المسلح، وتبدأ من حلب وهو ما يقطع الطريق على المنطقة العازلة وعلى التدخل التركي وعلى تقسيم سوريا إلى مناطق."

وشدد على "أنهم يدعمون خطة المبعوث الدولي ويرغبون في أن تكون شاملة لحمص وحلب وحماه وإدلب ودرعا وغيرهم بما يحافظ على وحدة سوريا ومؤسساتها".

وردا على سؤال عما إذا كانت هيئة التنسيق تشترط رحيل الرئيس السورى بشار الأسد للوصول أو البدء في حل سياسي تفاوضي، أكد أن "المشكلة ليست مع شخص ولكن مع نظام بأكمله، نهجه استبدادي وإقصائي ولا يعترف بالمعارضة ويقوم باعتقالات" .

وقال: "نحن نريد تغييرا ديمقراطيا شاملا ولا نحصر الأمر بشخص وبجهة، وبالتالي نحن نريد أن يتمكن الشعب السوري من الوصول إلى حل سياسي تفاوضي عبر تشكيل حكومة انتقالية لها صلاحيات كاملة، وأن تجرى انتخابات نيابية ورئاسية وهو ما سيمكن الشعب السوري من اختيار السلطة التشريعية التي يريدها والرئيس الذي يريده".

النظام يعلن إسقاط طائرة استطلاع فوق القنيطرة وإسرائيل تكذّب

أعلن مصدر عسكري سوري، في وقت متأخر من مساء أمس الأحد، إسقاط طائرة استطلاع إسرائيلية من دون طيار فوق محافظة القنيطرة، جنوب غربي البلاد، فيما كذّب مصدر عسكري إسرائيلي الخبر ونفاه جلة وتفصيلا.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" عن المصدر، الذي لم تسمه، قوله إن الطائرة وهي من نوع "سكاى لارك١"، ومن طراز "روخيف شمايم" أسقطت قرب قرية "حضر" بالمحافظة.

كما نشرت الوكالة فيديو للطائرة، مشيرة إلى أنها "من صنع شركة البيت الإسرائيلية للإلكترونيات ويبلغ طولها ٢٠٠سم، وعرضها ٣١٢ سم ومدى الطيران ٢٠ كيلومترًا وتتم قيادتها من محطة أرضية".

من جانبه، نفى الجيش الإسرائيلي، اليوم الإثنين، أن يكون لديه "علم بسقوط طائرة بدون طيار فوق منطقة القنيطرة ليلة أمس".

وقال الجيش الإسرائيلي، في بيان، نقلته إذاعة الجيش، إن "سقوط طائرة بدون طيار للجيش الإسرائيلي كما أشار الإعلام السوري حدث غير معروف لدى الجيش الإسرائيلي".

من جانبها، قالت القناة الثانية الإسرائيلية إن" الحدث جاء لزج اسم إسرائيل في تنفيذ هجمات ضد أهداف سورية في المرحلة الأخيرة".

الائتلاف السوري يطالب النظام بالإفراج عن كبرئيل موشي كورية

طالب "الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة" النظام السوري، بالإفراج الفوري عن مسؤول المكتب السياسي لـ"المنظمة الآثورية الديمقراطية"، كبرئيل موشي كورية، فيما دعت المنظمة نفسها المسيحيين في

سوريا، لـ"الانخراط الفاعل في العمل العام بمختلف أشكاله وميادينه".

ومضى على احتجاز كورية عام كامل في سجون الاستخبارات السورية، بعد اعتقاله في مدينة القامشلي، وتحويله إلى محكمة الإرهاب في دمشق.

وأدان رئيس الائتلاف، هادي البحرة، الاعتقال التعسفي لكورية وجميع معتقلي الرأي، مشيراً إلى أن "استمرار اعتقال كورية مع بقية معتقلي الرأي والكلمة الحرة، يؤكد استمرار نظام الأسد في إجرامه بحق السوريين، وهو دليلٌ دامغٌ على كذب ادعاءاته في قبول الحل السياسي التفاوضي السلمي".

واعتبر أن "سلوك النظام وجرائمه اليومية تعّري ادعاءاته بكونه حامي الأقليات"، داعياً "الهيئات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان للتدخل الفوري لضمان سلامة المعتقلين".

ومن جهتها، أدانت "المنظمة الآثورية الديمقراطية"، اعتقال كورية وعدد من قياداتها، وشدّدت على أن "هذا الاعتقال لن يثنيها عن المطالبة بالحرية والعدالة والديمقراطية في سوريا".

ودعت جميع السريان الآشوريين وعموم المسيحيين في سورية، لـ"الانخراط الفاعل في العمل العام بمختلف أشكاله وميادينه، وإبراز دورهم الحضاري في العمل الوطني والشراكة الوطنية، حفاظاً على وحدة سورية الجغرافية والمجتمعية، وبأن لا مستقبل لهم في وطنهم التاريخي إلا بإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية، دولة المواطنين لا الرعايا".

وكانت المنظمة من أوائل المطالبين بالتغيير الديمقراطي من خلال إعلان دمشق، وقبل ذلك من خلال المشاركة الفعالة في المنتديات التي نشطت مع بداية الألفية الثالثة، لتنخرط بعد ذلك في الحراك الثوري الذي تفجر في أواسط آذار ٢٠١١ للمطالبة بالحرية والديمقراطية.

حكومة النظام تعد خطة إسعافية لتعويض المتضررين من الحرب

قال وائل الحلقي رئيس حكومة النظام إن أولويات عمل حكومته هي مكافحة الإرهاب وتأمين مستلزمات صمود الجيش وأنها تعد خطة إسعافية لتعويض المتضررين من الحرب.

وأكد بحسب تصريحات نقلتها صحيفة الوطن الناطقة باسم النظام، أنه يجب الاهتمام بعقلنة الدعم الذي لا يعتبر تخلياً عن سياسة الدعم كما يشيع البعض، لكن لتجاوز العقبات التي كانت تعتري هذه السياسة بهدف إيصال مخرجات الدعم لمستحقيه وكذلك إعادة تأهيل القطاعات التي خربتها المجموعات الإرهابية وتطويرها كالنقل والطاقة الكهربائية والصحة.

وأشار إلى اهتمام الحكومة بأسر ذوي الشهداء والجرحى وتأمين العيش الكريم لهم وإلى الاهتمام بمشروع إعادة الإعمار من خلال وضع خطة إسعافية لإعادة تأهيل البنى التحتية والتعويض على المتضررين والاهتمام بالمهجرين الذين زاد عددهم على ٦.٥ ملايين مهجر حيث تقدم لهم الحكومة كل متطلبات العمل الإغاثي من مراكز إيواء وسلل غذائية وصحية وإعادة تأهيلهم نفسياً لإعادة اندماجهم بالمجتمع.

كما أشار إلى اهتمام الحكومة بالقطاع الصناعي من خلال دوران العملية الإنتاجية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمدن والمناطق الصناعية وتوطين الصناعات في المناطق الآمنة والمستقرة.

الليرة السورية قد فقدت خلال قرابة ثلاث أعوام ٤٦١ % من قيمتها.

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في السوق السوداء يوم الأحد ٢١-١٢-٢٠١٤، ٢١٧ شراء ٢٢٠ مبيع، فيما بلغ سعر صرفه وفق مصرف سورية المركزي: ١٧٨,٢٩ شراء ١٧٩,٣٦ بيع. كذلك بلغ سعر صرف اليورو في السوق السوداء: ٢٥٩ شراء ٢٦٤ مبيع، وفي المصرف المركزي: ٢١٧,٨٨ شراء ٢١٩,٤١ مبيع.

وعن أسعار صرف أبرز العملات الأجنبية للدول المجاورة لسوريا، فقد بلغ سعر صرف الريال السعودي في السوق السوداء: ٥٦,٥ شراء ٥٧ مبيع، وفي المصرف المركزي: ٤٧,٤٧ شراء ٤٧,٨٠ مبيع، كما بلغ سعر صرف الدينار الأردني في السوق السوداء: ٢٩٠ شراء ٢٩٥ مبيع، وفي المصرف المركزي: ٢٥١,٠٢ شراء ٢٥٢,٧٨ مبيع، وبلغ سعر صرف الجنية المصري في السوق السوداء: ٢٩ شراء ٢٩,٥ مبيع، وفي المصرف المركزي: ٢٤,٩١ شراء و٢٥,٠٩ بيع.

كذلك بلغ سعر صرف الليرة التركية في السوق السوداء: ٩٢ شراء ٩٤ مبيع، في حين لم ينشر المصرف المركزي أسعار صرف الليرة التركية. هذا وبلغ سعر غرام الذهب من عيار (١٨) ٥٩١٥ ليرة سورية، فيما بلغ سعره من عيار (٢١) ٦٩٠٠ ليرة.

والجدير بالذكر أن سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة السورية قبل آذار ٢٠١١ قد بلغ ٤٧ ليرة للدولار الواحد، أي أن الليرة

السورية قد فقدت خلال قرابة ثلاث أعوام ٤٦١ % من قيمتها.

داعش يعلن أهالي العسكريين اللبنانيين المخطوفين بقبوله بالوساطة

أكّد رئيس لجنة أهالي العسكريين المخطوفين، حسين يوسف، يوم أمس الأحد، أنّ تنظيم داعش "الدولة الإسلامية"، أبلغ الأهالي "قبوله بوساطة نائب رئيس بلدية عرسال أحمد الفليطي للتفاوض".

وقال يوسف، في حديث لـ"العربي الجديد"، إنّ "عناصر من داعش أبلغونا صباح اليوم استعدادهم لتكليف الفليطي رسمياً بمهمة التفاوض لإنجاز عملية التبادل".

وكان الشيخ السلفي، وسام المصري، قد زار جرود بلدة عرسال (شرق لبنان)، الأسبوع الماضي، وقال إنّه "التقى عدداً من العسكريين المخطوفين لدى داعش"، لافتاً إلى أن "مبادرته فردية منه، ودون تكليف من أحد".

في المقابل، قالت مصادر مطلعة لـ"العربي الجديد"، إنّ "المصري نقل رسالة من داعش للدولة اللبنانية تتضمن ثلاثة شروط؛ هي الإفراج عن سُجى الدليمي وعلا العقيلي، قبل بدء المفاوضات، وتبادل كل عسكري مقابل ثلاثة معتقلين من السجون اللبنانية، وأخيراً تأمين ممرات آمنة شمال وجنوب منطقة القلمون السورية باتجاه حلب ودرعا".

غير أنّه بعد عودة المصري، انتشر شريط مصوّر يظهر ثلاثة عناصر من "داعش"، يهددون بذبح ثلاثة عسكريين يظهرون في التسجيل. وخاطب أحد المسلحين كلاً من رئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحزب "التقدمي الاشتراكي" وليد جنبلاط، ورئيس حزب "القوات" سمير جعجع، باللغة الفرنسية، واصفاً إياهم بـ"عملاء فرنسا المجرمين الذين يضيفون إلى جرائمهم سكوتهم على تدخل حزب الله في سوريا".

وأتت زيارة المصري، بعد أيام قليلة، من توقيف عضو هيئة "العلماء المسلمين"، الشيخ حسام الغالي، على حاجز يفصل بين عرسال وجرودها.

وكان الغالي متوجهاً إلى الجرود "للحصول على تعهد من الخاطفين بعدم قتل أي عسكري، وذلك بعد التنسيق مع وزير الداخلية نهاد المشنوق"، كما قال الغالي بعد الإفراج عنه.

وتشهد مفاوضات الحكومة اللبنانية مع "داعش" وجبهة "النصرة" تعثراً، نتيجة عدم التوافق الحكومي على مبدأ تبادل العسكريين بمعتقلين إسلاميين في السجون اللبنانية والسورية، وكذلك نتيجة تعدد قنوات التواصل الرسمية وغير الرسمية مع الخاطفين.

ففي حين يتواصل عضو "خلية الأزمة" الوزارية، وائل أبو فاعور مع الخاطفين، بناءً على تكليف من رئيس الحزب "التقدمي" (الذي ينتمي له أبو فاعور)، يتواصل أيضاً مدير عام جهاز الأمن العام اللواء، عباس إبراهيم، مع الخاطفين، بعد تجربة سابقة في صفقة تبادل راهبات معلولا مع سجينات في السجون السورية العام الماضي.

آلاف اللاجئين يعيشون في ظروف صعبة بالأغوار الأردنية الجنوبية

يعيش أكثر من ٥٠٠٠ لاجئ سوري فروا من أعمال العنف في بلادهم في مزارع بالأغوار الأردنية الجنوبية أوضاعا إنسانية صعبة في ظل افتقار الخيم التي يقطنونها لأدنى مقومات الحياة.

وتقطن مئات الأسر السورية في خيم داخل المزارع وبين الأودية، معتمدة على ما تجمعه من محاصيل زراعية من المزارع التي تعمل بها، فضلا عن اعتمادهم على البرك الزراعية لتأمين مياه الشرب لأطفالهم.

وفي خلال أسبوع تحولت ساحات كانت خاوية بين المزارع في منطقة غور الصافي إلى مخيم يؤوي عشرات الأسر الفارين من سوريا، بحثا عن الدفء في منطقة تمتاز خلال هذه الوقت من السنة بدفئها المعتدل.

وقالت أم محمود التي فرت من مدينة حماة، وتقطن في احدى الخيم التي حصلت عليها من منظمة اليونسف خلال دخولها الحدود الأردنية، إنها تعتمد على العمل بالمزارع مقابل أجرة تصل إلى ٦ دنانير يوميا، لتأمين قوت أطفالها، مشيرة إلى انهم يعيشون ظروفا معيشية صعبة، لعدم وجود مرافق صحية، فضلا عن انتشار الأمراض بين الاطفال في المخيم الذي تقطنه.

ويذكر أن الحدود بين الأردن وسوريا تشهد يوميا كثافة في إعداد العائلات السورية اللاجئة نتيجة أعمال العنف التي تشهدها سورية حاليا.

ويؤكد اللاجئ ابو ممدوح الذي يقطن في خيمة في إحدى المزارع بغور الصافي أنه يعاني وأفراد أسرته من ظروف معيشية صعبة، بعد أن هرب وأسرته من مدينة حماة السورية التي يعاني سكانها وفق وصفه من قصف ومذابح ينفذها الجيش السوري ضد المدنيين، مشيرا إلى أنه لا يستطيع توفير لقمة العيش لأطفاله الخمسة لعدم وجود فرص العمل في المنطقة وأضاف إلى عدم

استطاعته توفير العلاج لأطفاله. وتؤكد صباح سهو على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي المساعدات الغذائية للأسر السورية التي باتت مهددة بالجوع والمرضى للظروف المادية الصعبة التي يعيشونها وافتقار مساكنهم للشروط الصحية.

وتضيف أم إبراهيم انها حاول إدخال أبنائها للمدارس الحكومية في الأردن، غير أنها واجهت صعوبة نتيجة عدم استطاعتها الاستقرار في منطقة، كونها تتنقل مع عشرات من الأسر السورية التي تبحث عن العمل في مختلف مناطق الاردن، داعية المنظمات الأممية والإقليمية والدولية المعنية بأوضاع حقوق الإنسان إلى تقديم الدعم لهم في هذه المرحلة الصعبة التي يواجهونها.

عرسال سجن يستعصي على اللاجئين السوريين الخروج منه

نحو مائة ألف سوري لجؤوا إلى مدينة عرسال اللبنانية على الحدود مع سوريا، ورغم الظروف المناخية القاسية بالمنطقة فإن حركة الوافدين من سوريا لا تتوقف هربا من الموت على الأرض السورية.

تحولت مدينة عرسال في شمال شرق لبنان إلى سجن كبير لآلاف اللاجئين السوريين بعد أن أحكم الجيش اللبناني قبضته عليها تحسبا لوقوع هجمات إرهابية.

ويواجه نحو مائة ألف لاجئ سوري بهذه المدينة الواقعة في حضن الجبال أوضاعا سيئة مع اشتداد زمهرير الشتاء. ومع ذلك تبدو عرسال حاليا لزائرها أشبه ما تكون بخلية نحل، فأرتال السيارات التي تحمل العديد منها لوحات سورية تدخل إليها وتخرج منها كل يوم بعد أن باتت ملاذا للفارين من براثن الحرب التي تدور رحاها في سوريا المتاخمة لها.

أحد هؤلاء الأشخاص السوريين هو مصطفى، الذي ظن أن المصاعب أصبحت وراء ظهره، بعد أن تخطى الحدود السورية اللبنانية هربا من مدينته حمص، أملا في واقع أفضل.

بيد أنه اصطدم بواقع مرير في عرسال، إذ رغم مرور عام على وصوله إليها هو وعائلته المكونة من خمسة أفراد، فإن الحال ظل كما هو. بل إن المستقبل بدا أمامه مظلما وهو يسمع أنباء تقدم مجموعات إسلامية مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية من سوريا تجاه الجبال المحيطة بعرسال.

ولعل دخول عناصر من هذه التنظيمات في أغسطس/آب الماضي إلى عرسال، واشتباكها مع الجيش اللبناني في أنحاء المدينة، فاقم معاناة اللاجئين بعد أن وجدوا أنفسهم في مرمى النيران.

يقول مصطفى "اضطررنا للهرب بعد إطلاق الجنود النار على المخيم، ومن بعيد رأيت خيمتنا تحترق". ويتابع "خمسة أيام ونحن نكافح للبقاء على قيد الحياة. اختبأنا في بناية مهجورة، بدون ماء أو طعام، أولادي طالبوني بالطعام وبكوا من شدة الجوع والعطش، إلا أنني أخبرتهم أنني لو خرجت من البناية، فسيطلق علي أحد القناصة النار".

أثناء الاشتباكات، تمكنت عناصر تلك التنظيمات من اختطاف عشرات الجنود اللبنانيين، مما ولد توترا بين اللبنانيين واللاجئين السوريين. ويقول مصطفى إن "الجيش اللبناني حملنا مسؤولية كل ما جرى. اتهمونا بالتعاون مع الجهاديين، وقبضوا على العديد منّا للتحقيق معهم".

ليس مصطفى وعائلته وحدهم من يعاني في عرسال، فكثير من اللاجئين في المخيم مثلهم. فهذه سمر تقول إنها عانت أيضا من نقص المساعدات، وتتساءل "كيف سنتمكن من اجتياز الشتاء؟". وتضيف "لا يوجد لدينا طعام أو وقود للتدفئة، أو بطانيات كافية، حتى أننا لا نملك أحذية مناسبة لأطفالنا".

زوج سمر أصيب بشلل نصفي بعد تعرضه لجلطة دماغية العام الماضي، فهو لا يستطيع توفير الطعام لأسرته. لذلك حاولت سمر الذهاب إلى مدينة زحلة القريبة لطلب العون من مكتب المفوضية العامة للاجئين، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى هناك. فوفق قولها تم توقيفها من طرف جنود لبنانيين على حاجز بمحيط مدينة عرسال، وطالبوها بإبراز وثائق لم تكن بحوزتها، فأُعيدت إلى حيث أتت.

من جهتها، تقول إيمان (صديقة سمر) "عرسال بالنسبة لنا وللأطفال هي سجن كبير، فلا يمكننا العودة إلى سوريا ولا يمكننا مواصلة السفر إلى بقية المدن اللبنانية، سوف نموت هنا". ويعاني ابن إيمان الصغير البالغ من العمر خمس سنوات من حول شديد في عينه اليسرى.

وتقول أمه إن ذلك ظهر منذ حوالي يومين فقط. وخوفا من تفاقم حالته الصحية، لذلك حاولت إيمان اصطحابه لمقابلة أحد أطباء العيون في بيروت، إلا أن الجنود منعوها من ذلك.

وفي خيمة مجاورة لإيمان، يجلس أبو أحمد الذي فقد صوته بشكل شبه كامل، بعد إصابته بالتهاب في الحنجرة، ويحتاج أيضا إلى رعاية طبية عاجلة. أبو أحمد قدم من مدينة القصير السورية التي كانت معقلا للجيش الحر. لكن قبل حوالي عام ونصف العام، سيطرت قوات النظام السوري بمساعدة حزب الله اللبناني على المنطقة.

ويحكي أبو أحمد أن "حوالي خمسين رجلا اقتحموا بيته واعتقلوه ليتعرض بعد ذلك للتعذيب على أيديهم". وهو لا يعرف لماذا تعرض لكل ذلك، رغم أنه لم تكن له أي علاقة بالمعارضة السورية، كما يقول. ويتابع أبو أحمد "بعد سبعة أشهر من التعذيب والاعتقال، تم إخلاء سبيلي بالقرب من الحدود السورية اللبنانية.

النظام رفض ٧٠% من طلبات إخلاء السبيل في محكمة الإرهاب

كشفت إحصائيات في محكمة الإرهاب عن أن عدد إخلاءات السبيل المقدمة من الموقوفين ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى ١٠٠ طلب في اليوم الواحد مبينة أن ما يقارب ٧٠% من هذه الطلبات مرفوضة لعدم توافر أركان إخلاء السبيل.

وبينت اللوائح أن عدد طلبات إخلاء السبيل التي تم رفضها خلال اليومين الماضيين تجاوزت ٤٥٨ طلب إخلاء سبيل بينما بلغ عدد الطلبات الموافق عليها من قضاة التحقيق في المحكمة ١٠٠ طلب إخلاء سبيل.

وحسب إحصائيات المحكمة فإن عدد طلبات إخلاء السبيل الموافق عليها بلغ ٥ آلاف طلب من أصل ١٢ ألف طلب مقدم خلال عام ٢٠١٤ مشيرة إلى أنه خلال الأشهر الأولى من العام الحالي بلغت عدد طلبات إخلاء السبيل نحو ٢٥٠٠ طلب موافق عليه.

وأكد مصدر في محكمة الإرهاب، بحسب صحيفة الوطن الناطقة باسم النظام، أن طلبات إخلاء السبيل المقدمة من الموقوفين تخضع لآليات معينة فإنه لا يمكن إخلاء سبيل أي موقوف متورط في عمليات قتل أو إنه مشارك في عمليات السرقة والسلب إضافة إلى الموقوفين الذين حملوا السلاح في وجه الحكومة وارتكبوا أفعالاً مروعة زعزعت أمن المواطنين مشيراً إلى أنه في الآونة الأخيرة ارتفعت عدد طلبات إخلاء السبيل بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة ولاسيما أن المحكمة مطلع العام القادم ستبدأ في تدوير الدعاوى وذلك بفصل الدعاوى التي تركها أصحابها أو إعادة النظر في الأحكام الصادرة بحق موقوفين آخرين.

ولفت المصدر إلى أن حالات الترك تختلف من قاض إلى قاض آخر موضحاً أن حالات الترك عند بعض القضاة تتجاوز في اليوم الواحد ٢٠ حالة في حين عند البعض الآخر لا تتجاوز ٥ حالات وهذا يعود إلى تقدير القاضي خلال النظر في إضبارة الموقوف.

وأشار المصدر إلى أن عدد الدعاوى التي فصلت خلال العام الحالي بلغت نحو ٤ آلاف دعوى وهذا يشكل رقما كبيراً لعدد الدعاوى المنظورة أمام محكمة الإرهاب مؤكداً أن هدف هيئة المحكمة العمل على البت السريع في الدعاوى المنظورة أمامها.

وانتقد أستاذ كلية الحقوق محمد خير العكام دور بعض القضاة لعدم تفعيل دور مؤسسة إخلاء السبيل أو استخدام مؤسسة التوقيف بشكل صحيح موضحاً أن بعض القضاة يعتبرون أن توقيف الشخص جزء من العقوبة وهذا يخرج دور مؤسسة التوقيف عن دورها الحقيقي باعتبار توقيف الشخص يعود لسببين أولهما الحفاظ على حياته والثاني لعدم التأثير في مجريات التحقيق.

وأضاف العكام إنه في حال انتفى السببان السالفا الذكر فإن توقيف الشخص أصبح لا داعي له مشيراً إلى أن قانون مكافة الإرهاب لم يضع الضوابط اللازمة لذلك ما سبب مشكلة كبيرة في إطلاق سراح الموقوفين وهذا يفسر أيضاً أسباب رد عدد كبير من طلبات إخلاء السبيل من محكمة الإرهاب.

ولفت العكام إلى أنه لابد من ضرورة تفعيل مؤسسة إخلاء السبيل من خلال إيجاد الضوابط اللازمة لذلك مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في قانون مكافحة الإرهاب وقانون أصول المحاكمات الجزائية وفي التطبيق من بعض القضاة الذين لم يفعلوا دور مؤسسة إخلاء السبيل موضحاً إلى أن بعضهم يبرر رفض طلب إخلاء السبيل بأنه لم يحقق مدة التوقيف.

وأوضح أستاذ كلية الحقوق إلى أن هناك الكثير من الدعاوى تطول في أورقة المحاكم وان مدة التوقيف قد تطول فترة طويلة ومن هذا المنطلق فإن القاضي يجب أن يراعي هذا المبدأ في آلية توقيف الموقوفين باعتبار أن هناك بعض التشريعات في الدول العربية وضعت آليات للتوقيف إخلاء السبيل.

النظام يخير شباب حلب بين القتال أو المغادرة

يقول مهند (٢٩ عاماً) انهم "لم يتركوا لنا خياراً ثالثاً، إما أن تشبّح على إحدى الحواجز إلى جانبهم وتحمل السلاح، أو تغادر المدينة، إن استطعت المرور من حواجزهم، التي حولت المدينة إلى سجن كبير".

مهند شاب كان يقطن "حي السريان الجديدة"، الواقع تحت سيطرة قوات النظام، قدم إلى

الأراضي التركية مؤخراً غازي عنتاب بمفرده، تاركاً زوجته وطفلته في مدينته حلب، بعد أن تعذر عليه الإقامة هناك بسبب مطالبة أجهزة النظام له بالالتحاق بالخدمة الاحتياطية، بعد أن أنهى خدمته الإلزامية منذ مدة طويلة، وفق موقع "عربي٢١".

يتابع، "كانت مغامرة هروبي إلى هنا مرعبة، وذلك لكثرة الحواجز المنصوبة على مخارج المدينة، إلا أن إرادة الله، ومساعدة بعض المعارف جعلت خروجي ميسراً".

وعن تركه لزوجته وأولاده هناك قال: "لقد اتخذت القرار خوفاً من أن يعمم اسمي على الحواجز، فقرار مغادرتي كان دون تنسيق مسبق، تركت زوجتي عند أهلها، والآن أبحث عن عمل هنا، وبيت للايجار حتى أستطيع أن أجلبهم إلى هنا".

يأتي هذا في وقت تكثف فيه قوات النظام من حملاتها لملاحقة المطلوبين للخدمة العسكرية، فضلاً عن تجنيدها للشباب الذين أنهوا الخدمة العسكرية كجنود احتياط، ويقوم النظام بتجنيد أبناء حلب في المدينة ذاتها، بسبب كثرة نقاط اشتباك هذه المدينة وصعوبة نقل هؤلاء إلى خارج المدينة.

وتقل الموقع عن شهود عيان من أبناء المدينة، حالات تجنيد كثيرة لشبان من أبناء المدينة، مقابل راتب شهري لا يتعدى الـ١٢٠٠٠ ليرة (٦٠ دولار أمريكي)، إضافة إلى سلة غذائية توزع بشكل غير منتظم.

ويرجع الناشط الإعلامي عمر عرب، سبب قبول بعض الشباب بالتجنيد، إلى حالة البطالة المتفشية في المدينة وعدم تمكن الشباب من الفرار إلى خارج المدينة، بسبب الخناق الأمني الذي تفرضه الحواجز على المدينة.

وأوضح عرب أنه "لا خيار أمام الشباب إما حمل السلاح وإما مغادرة المدينة، بالمقابل قد يلتحق الكثير منهم لتحقيق رغباته في أن يكون صاحب سلطة، قد يمارسها على أبناء جلدته بأوامر من قادة غير سوريين من إيران أو لبنان أو ما شابه".

وبحسب عرب، يتجه الكثير من الشباب الذين يرفضون الخدمة في صفوف قوات النظام، إلى مناطق إدلب المجاورة أو الأراضي التركية للعمل.

وإزاء تلك التطورات، ونتيجة لهجرة الكثير من الشبان عن المدينة، بدأت المدينة تعاني من غياب شريحة الشباب، إلى حد جعل البعض يرى تشابهاً بين تركيبة أعمار سكانها الحاليين وبين التركيبة السكانية للمجتمع الأوروبي الذي يوصف بالـ "المجتمع الكهل"، وهذا بحسب الباحث الاجتماعي ماهر النعساني، الذي بيّن أن المناطق التي يسيطر عليها النظام، تشهد حالات نزوح جماعي للشباب بفعل حملات الدهم والاعتقال، التي تقوم بها الأجهزة الأمنية، والشبّيحة، لإرغامهم على القتال معهم.

إيقاف تدريس المناهج القديمة في الرقة ومنع الدراسة خارج المحافظة

أعلن تنظيم داعش في بيان تداوله نشطاء على مواقع التواصل الإجتماعي عن إيقاف تدريس المناهج القديمة في مدينة الرقة، كما منع أبناء المحافظة من الدراسة خارج الحافظة "الولاية".

وورد في البيان أن "ديوان التعليم التابع للتنظيم يلغي العمل بالمناهج التعليمة القديمة، ويوقف الكوادر عن العمل، وذلك لما فيها من إنحراف عن ضوابط الشريعة الإسلامية، على أن يقوم الديوان بإعداد مناهج جديدة منضبطة بضوابط الشرع الحنيف، وبناء كوادر جديدة لحين استتابة الكوادر التعليمية الحالية".

وشدد البيان على أن "رعايا الدولة الإسلامية (السكان في المناطق التي يسيطر عليها) يمنعون من الإلتحاق بالمدارس خارج حدودها، تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة".

داعش يفرض ضرائب على تجار في ريف حلب

فرض تنظيم داعش على تجار وأصحاب معامل في مناطق سيطرته بريف حلب الشمالي الشرقي، دفع الزكاة عن طريق ديوان الزكاة التابع للتنظيم، وذلك بحسب ما علم المرصد السوري لحقوق الإنسان من مصادر متقاطعة.

وأبلغت المصادر المرصد، أن التنظيم أجبر تجار وصناعيين، على دفع نسبة ٢.٥ % على كل مبلغ يساوي ثمن ١٠٠ غرام من الذهب في كل عام، وأن كل من لا يحقق مرابح سنوية تعادل ١٠٠ غرام من الذهب، لا يفرض عليه دفع الزكاة.

وأكدت المصادر ذاتها للمرصد السوري لحقوق الإنسان أن تجار وصناعيين أبلغوا تنظيم "داعش" بأنهم يتكفلون بعوائل فقيرة، ويقومون بدفع الزكاة إليهم، إلا أن التنظيم رد على التجار والصناعيين بأن يرسلوا تلك العوائل إلى ديوان الزكاة لـ "دراسة أوضاعهم وإعطائهم الزكاة إذا كانوا يستحقونها وأن ما يدفع للفقراء دون الرجوع إلى ديوان الزكاة يعتبر صدقة، ولا تعفيه من دفع الزكاة لديوان الزكاة".

وكان تنظيم "داعش" قد وزع قبل أسابيع في مدينة الرقة، مبالغ مالية على عدد من العائلات الفقيرة، وأبلغت مصادر موثوقة حينها المرصد السوري لحقوق الإنسان أن تنظيم "داعش" قال للأهالي إن هذه الأموال هي "أموال الزكاة التي جمعت من أغنياء المدينة".

أخبار المعارك والجبهات

صد مقاتلو القيادة العامة هجومًا بريا لقوات الأسد على حي جوبر من جهة بلدة طيبة لليوم الثالث على التوالي، وتمكنوا من قتل وجرح العديد من الجنود، وسط قصف كثيف بقذائف الهاون وصواريخ أرض – أرض من نوع فيل، والغازات السامة.

وتجددت الاشتباكات بين عناصر حزب الله وميليشيا الدفاع الوطني، في مدينة يبرود التابعة للقلمون بريف دمشق؛ ما أسفر عن سقوط جرحى.

كما دارت اشتباكات بين الثوار وقوات الأسد على حاجز التوتة عند مدخل زاكية وعلى حاجز الديرخبية، وتلا ذلك قصف بالمدفعية الثقيلة وبقذائف الدبابات والشيلكا على طريق الديوان وأراضي سهل الأعوج، كما استهدفت مدفعية الأسد وعربات الشيلكا طريق "خان الشيح– زاكية" ومزارع العباسة.

وفي حلب، قتل ثوار تجمع "فاستقم كما أمرت" جنديْن من قوات الأسد، خلال المعارك العنيفة قرب فرن حي الراموسة، بمدينة حلب، كم استهدفت كتائب أبو عمارة دشمًا لقوات الأسد على جبهة حي صلاح الدين الحلبي بمدفع جهنم، كما قصفت حركة حزم مواقع تجمعات لقوات الأسد على جبهة حندرات بقذائف الهاون ومدفع جهنم.

وفي إدلب، قصفت حركة أحرار الشام التابعة للجبهة الإسلامية، مراكز للميليشيات الطائفية في بلدة الفوعة الموالية للأسد بريف إدلب الشمالي براجمات الصواريخ محلية الصنع، وقذائف الهاون الثقيل.

وفي درعا، قالت المصادر إن مقاتلين من حركة أحرار الشام وجيش الإسلام وجبهة النصرة وجيش اليرموك ولواء المهاجرين والأنصار وألوية العمري دحروا مجموعة بايعت تنظيم داعش من منطقة اللجاة بريف درعا.

وفي حماة، قام الثوار بقطع المياه عن قريتي العزيزية والرصيف الموليتين للأسد بعد تدميرهم لخطوط المياه المغذية لتلك المناطق؛ للضغط على قوات الأسد لإطلاق سراح المعتقلات من السجون.

وفي محافظة دير الزور، شن طيران الأسد الحربي أكثر من ١٥ غارة جوية على محيط مطار دير الزور العسكري.

صحيفة يومية يصدرها
تيار التغيير الوطني في سوريا
العدد ٦٥٨ الاثنين ٢٠١٤/١٢/٢٢